الأمم المتحدة

E/2016/79

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 July 2016
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٦

البند ١٢ (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الثاني عشر الذي يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ استئنافه لعمله في عام ٢٠٠٤ بناء على طلب حكومة هايتي. ويضم الفريق، الذي ترأسه كندا، الممثلين الدائمين للأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبنن وبيرو وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والسلفادور وشيلي وفرنسا وكندا وكولومبيا والمكسيك وهايتي لدى الأمم المتحدة، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢ - وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٥، قرر المجلس تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين اختتام الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠١٦، لكي يتابع الفريق عن كثب ويقدم المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهايتي تعزيزا لانتعاشها وتعميرها واستقرارها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة عنصري الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم إلى هايتي وفقاً لأولويات التنمية الوطنية في الأجل الطويل، واستنادا إلى الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي، مع التشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواجية مع الآليات القائمة. وطلب المجلس إلى الفريق أن يقدم تقريرا عن أعماله، مشفوعا بتوصيات إلى المجلس لينظر فيه في دورته لعام ٢٠١٦.

050816 020816 16-12794 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - ويستند هذا التقرير إلى حد كبير إلى النتائج التي توصل إليها الفريق نتيجة لنشاطين رئيسيين هما: زيارة إلى واشنطن، العاصمة، في ١٩ أيار/مايو، اجتمع خلالها أعضاء الفريق مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)، ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ والاجتماع الذي عقد بالتداول عبر الفيديو في ١٢ تموز/يوليه مع نائب الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في هايتي، ومع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك مع المدير العام لوزارة الداخلية وأعضاء المجتمع المدني الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية الهايتية الدولية.

٤ - ويعرب الفريق عن امتنانه للمنسق المقيم وجميع المحاورين في واشنطن العاصمة، وبورت - أو - برانس لتخصيص الوقت لتبادل التحليلات والآراء بشأن آفاق التنمية في هايتي. ويشكر الفريق أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على دعمها المتواصل لعمل الفريق.

٥ - ولم يسافر الفريق إلى هايتي في عام ٢٠١٦ بسبب تغيير الجدول الزمني للانتخابات. فقد ألغيت الانتخابات المقرر عقدها في ٢٤ نيسان/أبريل، وما زالت هايتي تواجه حالة من عدم التيقن السياسي منذ ذلك الحين. ولا يزال يتعين على الجمعية الوطنية في هايتي تسوية وضع الرئيس المؤقت وسط استقطاب سياسي. ولم تتخذ الجمعية الوطنية بعد قرارا بشأن الحوكمة المؤقتة للبلد حتى إعادة الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراء الجولة الأولى منها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وحدثت سلسلة من التطورات الاجتماعية والسياسية والأمنية على الصعيدين المحلي والوطني تشير إلى تزايد الإحساس بالقلق. ولا يزال الفريق على استعداد لزيارة هايتي بمجرد أن تتطور الحالة السياسية وتتوافر بيئة تمكينية للحوار مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

ثانياً - تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٦ - يمر اقتصاد هايتي بفترة انتقالية صعبة تتسم بانخفاض في معدل النمو، وارتفاع في معدلات التضخم، وانخفاض في قيمة الغورد، وصدمات سلبية كبيرة، تشمل حالات جفاف شديد أدت إلى انخفاض إنتاج الأغذية. ولا يزال الفقر المدقع متفشيا، بينما انخفض توافر خدمات شبكات الأمان الاجتماعي.

على صعيد الاقتصاد الكلي

٧ - تشكل اتجاهات الاقتصاد الكلي التي يرصدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مصدرا للقلق. فعلى الرغم من السياسة النقدية الصارمة، ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى أعلى من ١٠ في المائة، مدفوعا بانخفاض قيمة الغورد بحوالي ٢٥ في المائة خلال السنة الماضية. و كان أثر الجفاف كبيرا أيضا، مع ارتفاع أسعار العديد من المنتجات الزراعية بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة. وساعد انخفاض الأسعار الدولية للأرز وزيت الطهي والنفط والمنتجات الأخرى على التخفيف من أثر ارتفاع التضخم.

٨ - وبعد بلوغ نسبة النمو ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، استمر معدل النمو في الهبوط في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ١ في المائة بسبب الجفاف وانخفاض أعمال التشييد نتيجة لانخفاض الاستثمار العام والخاص بعد أن شهدت دورة التعمير بعد الزلزال انحسارا. وتأثر الاستثمار الخاص سلبا بارتفاع معدلات الفائدة، وكذلك بعدم التيقن السياسي. وفي هذا السياق، تظل التحويلات أكبر مصدر للتمويل الخارجي، على الرغم من ارتفاع تكاليف هذه المعاملات. ويشدد الفريق على دور المغتربين الهايتيين كمستثمرين في الاقتصاد في هايتي، وعلى ضرورة إيجاد سبل لزيادة اجتذابهم لمواصلة دعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

٩ - وأُبلغ الفريق أن الإيرادات في الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية كانت أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠١٥، وهو اتجاه إيجابي ولكن لا يزال غير كاف بحيث يحل محل المعونة المتناقصة. وتقلصت إلى حد كبير الاستثمارات التي أمكن إتاحتها في إطار برنامج تحالف النفط الكاريبي الذي تقدم في إطارة جمهورية فنزويلا البوليفارية قروضا بسعر مخفض، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن تنخفض المنح المقدمة من الجهات المانحة تدريجيا لتصل إلى أقل من ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وتضررت بشدة مِنح دعم الميزانية المقدمة من الجهات المانحة من جراء الأزمة السياسية، ومن عدم تلبية شروط الإفراج عن المنح. وفي إطار الوضع السياسي الراهن، ليس بوسع صندوق النقد الدولي استعراض التنفيذ الأولي لبرنامجه الثلاثي السنوات المتاح في إطار التسهيل الائتماني الممدد للصندوق، والدخول في التزامات طويلة الأجل.

١٠ - ويلاحظ الفريق أن الجهود التي بذلتها الحكومة والمصرف المركزي للحفاظ على نسب اقتصادية صحية من خلال اتباع سياسات نقدية صارمة، وتخفيض الديون نسبيا، وانخفاض العجز المالي، ساعدت في اتباع نهج لإدارة النقدية في الإنفاق العام. وعلى الرغم من هذا، يرجع انخفاض قيمة الغورد إلى حد كبير إلى فقدان الثقة، وما نتج عن ذلك من زيادة في التحول إلى التعامل بالدولار. وسيكون من الضروري إحراز تقدم على الجبهة السياسية لاستعادة الثقة في العملة.

على الصعيد الاجتماعي

١١ - أُبلغ الفريق بأنه بينما جرت تغطية معظم الأجور المستحقة للموظفين المدنيين وغيرها من النفقات الجارية، فلم يتبق إلا القليل للاستثمار. ومن المثير للقلق بصفة خاصة أن برامج الحماية الاجتماعية التي نفذت على مدى السنوات الخمس الماضية، والتي تم تغطية معظمها من ميزانية النفقات العامة، توقف تمويلها. وبالتالي قد تتعذر المحافظة على المكاسب التي تحققت مؤخرا في المؤشرات الاجتماعية والحد من الفقر. وبينما تيسرت فرص الالتحاق بالمدارس من خلال برنامج للتحويلات النقدية المشروطة مخصص لهذا الغرض، فإن التقديرات تشير إلى أن هناك حاليا ٣٠٠ ٠٠٠ طفل غير ملتحقين بالمدارس.

١٢ - وبدأ عدم الحصول على هذه التحويلات النقدية يخلف آثارا سلبية على سبل كسب عيش الأسر المعيشية، في سياق اتسم بارتفاع التفاوتات، حيث تتحكم في ٦٣ في المائة من الموارد نسبة ٢٠ في المائة من السكان، بينما لا تتاح لأفقر فئة ونسبتها ٤٠ في المائة إلا فرصة للحصول على ٨ في المائة فقط من الموارد[(١)]. ويعيش نحو ثلثي السكان تحت خط الفقر. ويواصل انتشار الفقر في المناطق الريفية تغذية الهجرة الداخلية ونزوح السكان داخل البلد، وهو ضِعف معدل الهجرة الخارجية.

١٣ - واتسم المناخ الاجتماعي خلال الأشهر الأخيرة بإضرابات في القطاع الصحي، أصابت المستشفيات العامة بالشلل في بعض الأحيان، وبإضرابات في الآونة الأخيرة في قطاع التعليم احتجاجا على التأخيرات في دفع مرتبات المدرسين. ومن المرجح أن تظل قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفي الخدمة المدنية تواجه تحديات.

١٤ - ولا يزال نحو ٦٢ ٠٠٠ شخص مشردين من جراء الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠ وهم في حاجة إلى مساعدة فورية وإلى حلول مستدامة في الوقت نفسه. ويدعو الفريق السلطات الهايتية إلى أن تشارك مشاركة كاملة في إعادة توطين هؤلاء الأشخاص المشردين.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أدى تجمع عوامل خطر متعددة إلى تدهور الحالة الإنسانية عموما. فأولا، يؤثر حاليا الجفاف الشديد، الذي تفاقم نتيجة الآثار الأوسع نطاقا لظاهرة النينيو، على ٣,٦ ملايين شخص (أكثر من ثلث عدد السكان). وثانيا، إزداد تفاقم حالات الكوليرا منذ عام ٢٠١٥، بفعل الأمطار الغزيرة في الآونة الأخيرة، وهو ما يعني أن أي انسحاب من الساحة يهدد المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية. وثالثا، منذ

(١) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ”لمحة عامة عن الإحصاءات في هايتي“. متاحة على الموقع www.unicef.org/infobycountry/haiti_statistics.html.

حزيران/يونيه ٢٠١٥، عاد آلاف الأشخاص المنحدرين من أصل هايتي، الذين ولد العديد منهم في الجمهورية الدومينيكية، من تلقاء أنفسهم أو في بعض الحالات تم ترحيلهم إلى هايتي، ويحتاجون اهتماما.

١٦ - وتتأصل هذه التحديات الإنسانية في أوجه القصور الهيكلية للبلد المتصلة بانتشار الفقر وعدم المساواة. ويؤكد الفريق لذلك أن الصلات بين الاحتياجات القصيرة الأجل والاحتياجات الطويلة الأجل في هايتي يجب أن تستمر في توجيه المساعدة الدولية من أجل إيجاد تغيير دائم وتجنب حدوث أزمات دورية. وتعد زيادة المرونة في استخدام الأموال المخصصة للأنشطة الإنسانية والإنمائية على السواء أمرا ضروريا في هذا السياق.

ثالثا - استمرار أوجه الضعف والعقبات التي تعترض التنمية

١٧ - إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية، لا يزال عدد من أوجه الضعف الهيكلية يعرقل هايتي عن إحراز تقدم في مسار التنمية. ويود الفريق أن يسلط الضوء على بعضها، لأن حلها يبدو شرطا مسبقا لتحقيق تقدم مستدام على أرض الواقع.

القدرات الإدارية والنظام الضريبي

١٨ - لا تزال القدرات الإدارية غير كافية إلى حد كبير، وخاصة على الصعيد المحلي. ويسهم أيضا ضعف نظام السجل الوطني في استبقاء الأشخاص الذين ليس لهم ''وجود قانوني''، وخاصة النساء والأطفال، في قبضة الفقر. وشعر الفريق بالتفاؤل بعد أن سمع بالجهود الجديدة التي بذلتها الحكومة لدعم السلطات المحلية، من خلال نهج تعاقدي، في أداء دور فعال في مجالات من قبيل السلامة العامة والأمن العام وإدارة مخاطر الكوارث، وفي تنفيذ بعض السياسات القطاعية لخدمة السكان على أرض الواقع.

١٩ - ويفتقر النظام الضريبي في هايتي إلى القدرات الإدارية، ويميل إلى أن يكون تنازليا. فالقاعدة الضريبية ضئيلة للغاية، ولا يقوم إلا عدد قليل من الأشخاص أو الشركات بتسديد المبالغ المستحقة عليهم، كما أن عددا كبيرا من الشركات غير مسجل. وفي الوقت نفسه، فإن جزءا كبيرا من الإيرادات الضريبية، بما في ذلك الرسوم الجمركية، يضيع بسبب الإعفاءات التي تسمح بها إدارات الضرائب والجمارك للأفراد والشركات. وينبغي إعادة النظر في تلك الإعفاءات. وينبغي للسلطات في هايتي أن تستند إلى سنوات يتم فيها بناء قدرات إدارات الضرائب والجمارك، عن طريق زيادة الاستثمار الوطني فيها وكفالة تحقيق نتائج مستدامة.

الكهرباء

٢٠ - كان مرفق الكهرباء العام في هايتي مصدرا دائما للخسائر المالية (قدرت بنحو ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة)، واسترف حوالي ١٥٠ مليون دولار في السنة في شكل إعانات دعم من الميزانية. وفاقت التكلفة المالية المجمعة، لإعانات دعم الوقود التنازلية وخسائر المرفق، الإنفاق الاجتماعي. وعلى الرغم من الدعم الدولي الكبير، بما في ذلك الدعم المقدم من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذي يشمل تقديم مساعدة تقنية وموارد مالية على السواء، فلم يتحقق سوى تقدم محدود في هذا القطاع. وأدى ضعف الإطار التنظيمي وسوء حوكمة مرفق الكهرباء العام في هايتي، اللذان اقترنا بعدم كفاية البنية التحتية الكهربائية، إلى سوء الخدمة التي تقدم بتكلفة عالية للشعب الهايتي. ورغم إحراز تقدم في ما يتعلق بالبنية التحتية، فثمة حاجة ماسة إلى إصلاح القطاع، من خلال تحسين القواعد التنظيمية، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، وإنشاء نظام فعال للدفع مقابل الخدمات المقدمة.

الزراعة والأمن الغذائي

٢١ - تتمتع هايتي بإمكانية كبيرة لتوسيع إنتاجها الزراعي وتصديره. وتتركز أغلبية القوة العاملة في القطاع الزراعي الريفي والقطاع غير الرسمي. وتحصل الأسر المعيشية في المناطق الريفية على أرباح منخفضة وغير مؤكدة من الزراعة بسبب ضعف البنية التحتية، وسوء تحديد حيازة الأراضي، وعدم الحصول على الائتمان.

٢٢ - وفي ضوء هذه الاحتياجات الهيكلية، التي تفاقمت بسبب الجفاف ونقص الأغذية خلال الأشهر الماضية، فينبغي تقديم حصة أكبر من المعونة الدولية للقطاع الزراعي عن طريق تقديم دعم مباشر إلى صغار المزارعين. ولا يمكن بلوغ هدف الحد من الفقر في هايتي، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلا من خلال استهداف الفقر في المناطق الريفية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الحد من الهجرة إلى الحضر والمشاكل الناجمة عن نزوح السكان داخل البلد.

القطاع الخاص

٢٣ - على الرغم من سهولة الوصول إلى سوق الولايات المتحدة لتوسيع الأعمال، فإن القطاع الخاص في هايتي شديد التركز، مع وجود عدد قليل من قادة الأعمال الذي يعملون في الغالب في بيئة غير تنافسية، وغالبا ما يستخدمون ممارسات للأعمال

غير شفافة. وفيما يتعلق بالواردات الرئيسية، تشير التقديرات إلى أن الأسر المعيشية الهايتية تدفع ٣٠ في المائة أكثر من أي بلد مماثل.

٢٤ - وتتمثل الصعوبات الرئيسية في بيئة الأعمال في البلد في محدودية إمكانية الحصول على التمويل، ومسائل حيازة الأراضي، وثقل الأعباء الإدارية المتعلقة بإنشاء كيانات الأعمال، والفساد العام. ولا يزال قانون إصلاح تيسير الأعمال ينتظر إقرارا من البرلمان. وفي هذا السياق، ينبغي زيادة تطوير البرامج الخاصة، مثل مبادرة المؤسسة المالية الدولية (مجموعة البنك الدولي)، لتقديم مِنَح لعوامل تعجيل الأعمال من خلال استثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المجتمع المدني

٢٥ - يتعين زيادة مشاركة المجتمع المدني في العملية الإنمائية في هايتي، وكذلك تعزيز إخضاع الدولة للمساءلة أمام المواطنين. ودعا ممثلو المجتمع المدني الذين اجتمع بهم الفريق عن طريق التداول بالفيديو إلى اتباع نهج تشاركي في التنمية، تستخدم فيه الجهات الفاعلة المحلية معارفها بالحقائق المحلية وخبراتها التقنية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية ووضع مفاهيم للبرمجة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في سياق أهداف التنمية المستدامة، التي تستلزم تعبئة على مستوى القواعد الشعبية ليكون لها أثر تحوُّلي حقيقي.

٢٦ - ولكي يتحقق هذا التحول، تلزم خطط لبناء قدرات المنظمات المحلية. ويعد التدريب على ممارسات الإدارة المالية والمساءلة أمرا مهما لجعل هذه المنظمات شريك حقيقي للحكومة والمنظمات الإنمائية. وسيشكل هذا خطوة رئيسية لوضع نهاية للاعتماد على المساعدة الدولية، ولامتلاك زمام التنمية الوطنية الطويلة الأجل.

السياحة

٢٧ - يمكن لقطاع السياحة أن يؤدي دورا هاما في نمو البلد. ويتمتع القطاع بإمكانيات كبيرة، وتحتاج الخدمات السياحية إلى تطوير للترحيب بالزوار. والسياح الحاليون هم أساسا من المغتربين الهايتيين الذين يعودون إلى البلد لزيارة أسرهم وتسليم التحويلات المالية. وبالإضافة إلى تطوير البنية التحتية، يتعين تحسين الحالة السياسية والأمنية لتحويل هذه الإمكانيات إلى قطاع اقتصادي فعال، وتهيئة فرص للعمل وتوليد الثروة، بما في ذلك في المقاطعات.

الصحة

٢٨ - لا يزال الحصول على رعاية صحية ذات نوعية جيدة في هايتي غير كافٍ إلى حد كبير. وقد أحرز تقدم في الحد من الإصابة بالملاريا، وفي الوفيات النفاسية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ولكن لا تزال هناك تحديات صحية كثيرة قائمة. وتعاني حوالي ٣٥ في المائة من النساء من عدم تلبية احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة، وبلغ معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ٦٩ من كل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥، بينما جرت حوالي ٧٠ في المائة من حالات الولادة خارج المرافق الصحية، ويعاني ٢٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء تغذية مزمن ومن أمراض معوية معدية ومن الإنتان الدموي والسل. ويقدر معدل التغطية باللقاحات الذي أَبلَغ عنه برنامج التحصين التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في عام ٢٠١٤ بنحو ٦٧ في المائة، وهو غير كاف لمنع الأوبئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العنف القائم على أساس نوع الجنس، الذي سجل مستويات عالية في هايتي، ينبغي أن يعتبر مسألة تتعلق بالصحة العامة، وأن يجري التعامل معه على هذا الأساس.

٢٩ - ووضعت الحكومة خطة وطنية للصحة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٢، تتضمن مفهوم توفير تغطية صحية للجميع من خلال تقديم الرعاية الصحية الأولية. ومع ذلك، فإن حصة نفقات الصحة العامة في مجموع الإنفاق العام انخفضت انخفاضا كبيرا في العقدين الماضيين، بينما تقلص التمويل الخارجي للصحة مؤخرا. وأدى هذا إلى زيادة في النفقات الصحية المباشرة التي تتحملها الأسر المعيشية، مما أدى إلى منع أو تقليص فرص حصول الهايتيين الفقراء على الخدمات الصحية. وفي سياق الموارد المحدودة، يشدد الفريق على أهمية ضمان الاتساق والتنسيق بين جميع الشركاء العاملين في مجال الصحة في هايتي في إطار السياسة الصحية الوطنية ونموذج الرعاية الأساسية وذلك من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة في التغطية الصحية وتفادي الازدواجية.

٣٠ - وتماشيا مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، وحسبما تدعو إليه منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، من المهم ألا تفرض أي رسوم عند تقديم خدمة من الخدمات الصحية الهايتية التي تمولها الحكومة. فثمة أدلة كافية تشير إلى أن الرسوم تثني عن استخدام الخدمات الصحية، وأن لها أثرا سلبيا بوجه خاص على الفقراء. وتزداد أهمية هذا مع ظهور تهديدات جديدة، مثل حمى تشيكونغونيا وفيروس زيكا، وبسبب التحديات المستمرة التي يواجهها النظام الصحي لاضطراره إلى مواجهة أحداث مناخية حادة، بما في ذلك الأعاصير.

٣١ - ولا يزال وباء الكوليرا الذي بدأ في أواخر عام ٢٠١٠ مستمرا، وأصبحت الكوليرا الآن من الأمراض المتوطنة، مع ظهور نحو ٥٠٠ حالة في الأسبوع، معظمها في المقاطعات. وسُجلت حالات مجموعها ٠٤٥ ٣٦ حالة من حالات الكوليرا في عام ٢٠١٥، بزيادة بنسبة ٢٤ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٤. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٦، تم تسجيل ٠٠٠ ١١ حالة من حالات الكوليرا. وثمة مؤشر إيجابي يتمثل في أن عدد المرضى الذين يعالجون في المرافق الصحية قد ازداد. وفي حين انخفض معدل الفتك بين الأشخاص الذين عولجوا في المستشفيات في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٧٥ في المائة، بالمقارنة مع ١,٠١ في المائة في عام ٢٠١٤، فإن الأرقام المتاحة حتى الآن بالنسبة لعام ٢٠١٦ تشير إلى أن معدل الفتك ارتفع مرة أخرى إلى٠,٩٩ في المائة. وطرأ تحسن طفيف في المياه والمرافق الصحية: فأقل من ثلث الهايتيين يمكنهم الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسن.

٣٢ - وأُحيط الفريق علما بالجهود القيمة التي تضطلع بها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لدعم هايتي في جعل الاستجابة مؤسسية، وفي تنفيذ برنامج قوي للوقاية والمكافحة والعلاج في البلد. واستعرضت وزارة الصحة والسكان وخبراء آخرون حالة الكوليرا في نيسان/أبريل، وأوصوا بزيادة التحصين بالاقتران مع معالجة المياه المستخدمة في جميع المنازل بالكلور. ورغم أنه يجري انتاج الكلور في شكل مسحوق في هايتي، فستلزم ٤ ملايين جرعة، وهو عدد مرتفع مقارنة بالقدرة الإنتاجية للبلد والدعم المالي الوارد.

٣٣ - واستخدام المياه المنقولة بالأنابيب ضئيل في معظم المناطق الريفية. ونتيجة لذلك، فإن القضاء على الكوليرا سيكون صعبا للغاية إلى حين تنفيذ التحسينات اللازمة في مجال المياه والصرف الصحي. ويعد توفير المياه والصرف الصحي للجميع أحد ركائز الصحة العامة، ويعتبر عاملا حاسما في دحر الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة عن طريق المياه وأمراض قلة الاغتسال. والأمم المتحدة وسائر الشركاء في التنمية يمكنهم تقديم مساهمة هامة، ويظل تقديم مستويات تمويل كافية له أهمية حاسمة في هذا الصدد.

٣٤ - وبالمثل، يتعين مواصلة التركيز على الوقاية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد، ويتوقع من المانحين تقديم دعم لهذا البعد بالإضافة إلى دعم علاج المرض.

رابعاً - مواصلة الجهود من أجل تنسيق وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع

٣٥ - لا يزال الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ هو أداة التخطيط المشترك الوحيدة بين فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

في هايتي. وهو متوافق تماما مع الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي، وخطة التنمية الوطنية، مع تطابق الركائز الأربع للإطار مع ركائز الخطة، وهي الركائز المؤسسية والإقليمية والاقتصادية والاجتماعية.

٣٦ - وأبلغ الفريق بقرار إنهاء دورة التخطيط الحالية في نهاية عام ٢٠١٦ والاستعاضة عنها بإطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي سيتضمن عناصر تخطيط الفترة الانتقالية بين البعثة والفريق القطري. وسيتيح ذلك للفريق القطري الاستعانة بأداة تخطيط مناسبة لمواجهة التحديات الإنمائية وتعبئة الموارد، تأخذ في الحسبان أهداف التنمية المستدامة وإجراءات التشغيل الخاصة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيوفر ذلك أيضا للوكالات والصناديق والبرامج أداة أكثر ملاءمة لوضع خططها الخمسية.

٣٧ - وأوشك حاليا فريق الأمم المتحدة القطري على الانتهاء من إعداد التقييم القطري المشترك لإطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، قامت خمسة أفرقة عاملة مواضيعية (الحوكمة، والحد من الفقر والعمالة، والخدمات الاجتماعية، والمسائل الجنسانية، والقدرة على صمود) بوضع تقييم سببي حدد المسائل الإنمائية الرئيسية التي ينبغي معالجتها ضمن هذا الإطار. والتحليل القطري المشترك يُنفذ بتنسيق وثيق مع النظراء الوطنيين ومع الشركاء الدوليين الآخرين.

٣٨ - ويرحب الفريق بهذه الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للعمل بشكل مشترك، وفقا لروح ''توحيد الأداء''، رغم الظروف الصعبة السائدة في البلد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه نظرا للتأخير في إجراء الانتخابات الرئاسية، فمن غير المرجح إلى حد كبير أن يتم توقيع إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى بداية عام ٢٠١٧.

٣٩ - وعقب اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٤٣ (٢٠١٥) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الذي مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اتُخِذت خطوات إضافية لوضع خطة انتقالية ترقبا لاحتمال إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في هايتي، وتعزيز الأنشطة المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في هذا المنظور. وأُجري تحليل مبدئي للقدرات المؤسسية، مما يشجع على إجراء إعادة نظر متعمقة لعناصر البعثة ومحور تركيز عمل هذه العناصر، وزيادة التفاعل مع الفريق القطري. ومن المتوخى، على وجه الخصوص، أن يكون من الممكن نقل الأنشطة المتصلة بسيادة القانون والحوكمة إلى الفريق القطري و/أو الحكومة.

٤٠ - وعَمِل أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري مع البعثة من أجل تحديد الفرص المتاحة لتنفيذ مشاريع مشتركة في هذه المجالات. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لمشروع مؤقت

مشترك بشأن سيادة القانون، تقوم بتنفيذه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وهناك مجالات أولوية أخرى هي الحد من العنف المجتمعي، سيتم تنفيذها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والعمل المشترك مع اليونيسيف، من خلال مشاريع سريعة الأثر في مجال مصادر مياه الشرب والحوكمة الرشيدة في مجال التنمية المحلية المستدامة.

٤١ - وستسترشد العملية الانتقالية في هايتي بخطة الأمم المتحدة الانتقالية المشتركة وسترتبط بإطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويشكل الإطار الأداة الرئيسية التي تعكس أولويات المرحلة الانتقالية، في ما يتعلق بالتنمية المتوسطة إلى الطويلة الأجل. ويرحب الفريق بهذه الممارسة ويشدد على ضرورة ضمان اتباع نهج متماسك للتخطيط الاستراتيجي، الأمر الذي سييسر إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في هايتي على نحو مسؤول.

٤٢ - ويجري حاليا أيضا إعداد خطة اتصالات ومجموعة أدوات انتقالية للاتصالات لإعداد سرد للعملية الانتقالية في هايتي، يحدد مجموعة من الرسائل الرئيسية التي يمكن إدراجها ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة للاتصالات. ومن المهم النظر إلى إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة باعتباره تقدما محرزا لمواكبة الحكومة والسكان في مسارهما لتحقيق التنمية المستدامة.

٤٣ - وسيتعين بذل جهود كبيرة لتعبئة الموارد لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري من مواصلة بعض الأنشطة الأساسية في مجال سيادة القانون، وتحقيق اللامركزية، والعدالة وإصلاح السجون، ودعم مؤسسات حقوق الإنسان، والمؤسسات الانتخابية. وسيتعين على الشركاء الدوليين العمل معا لدعم هذه الجهود بغية توطيد المكاسب التي حققتها هايتي بدعم من البعثة خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية. وفي حين أن الزخم الإيجابي المرتبط حاليا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد يتيح بعض الفرص في هذا الصدد، فمن المتوقع أن يشكل التمويل تحديا رئيسيا طوال الفترة الانتقالية. وستعزز الشفافية والتنسيق بين الجهات المانحة أيضا البرمجة الموازية التي تدعم الأهداف ذاتها.

٤٤ - وبزع تحدي عاجل نتيجة قرار استئناف الانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى، وهو حدث لم يكن في حسبان المساهمين في الصندوق المشترك للتبرعات ذي الصلة. وسيتقلص الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس الانتخابي المؤقت ما لم ترد تبرعات جديدة إلى الصندوق المشترك للتبرعات.

٤٥ - ويود الفريق التأكيد على ضرورة التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويشكل الدور الهام الذي تؤديه منظمة الدول الأمريكية لدعم تسجيل الناخبين في البلد، بسبل منها توفير بطاقات الهوية للمهاجرين الهايتيين في الجمهورية الدومينيكية، وعلى الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحوكمة الفعالة، تجسيدا لأهمية التفاعل القوي والتكامل بين المنظمات الإقليمية والعالمية.

خامسا - الدعم المقدم من المانحين وفعالية المعونة

٤٦ - لا يزال إطار تنسيق المعونة الخارجية لتنمية هايتي هو إطار تنسيق المعونة الخارجية في هايتي. ويتألف الإطار الذي أُطلق في نهاية عام ٢٠١٢، من آليتين رئيسيتين: (أ) طاولات مواضيعية وقطاعية تقودها الوزارات المختصة؛ و (ب) اللجنة المعنية بفعالية المعونة، التي يرأسها رئيس الوزراء، ويجري فيها استعراض تنفيذ مبادئ باريس وأكرا وبوسان. ويحظى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتقدير حكومة هايتي ويتبع النهج الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٢٢.

٤٧ - وتتولى وزارة التخطيط والتعاون الخارجي مهمة ضمان الأداء السليم لإطار تنسيق المعونة الخارجية. بيد أن البرنامج المشترك المعني بفعالية المعونة، الذي يهدف إلى تيسير عمل الإطار، لم يتم الانتهاء بعد من إعداده أو إقراره رسميا من جانب الحكومة لكي يكون بمثابة خارطة طريق مشتركة لفعالية المعونة. وقد حظيت الطاولات المواضيعية والقطاعية بدعم أولي ملموس، ولكن التغييرات في الحكومة والانتخابات المعلقة حولت التركيز بعيدا عن التنسيق القطاعي أو التنسيق العام للمعونة الخارجية. ولذلك، يشدد الفريق على ضرورة استئناف جهود التنسيق وإلى تعزيز القيادة الهايتية في أعقاب الانتخابات الرئاسية.

٤٨ - وسجل مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية تناقصا تدريجيا قبل وقف الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٥، والتي أصبح من الأصعب بعدها الشروع في برمجة إنمائية جديدة. وأعربت المؤسسات المالية الدولية عن قلق إزاء إمكانية تكريس أموال جديدة حتى انتخاب رئيس جديد، باستثناء مشاريع العنصر الإنساني، مثل برامج التغذية المدرسية.

٤٩ - وعلى الصعيد الإنساني، ووفقا لنظام التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦)، بالإضافة إلى المعلومات التي جمعت من الشركاء المنفذين، تم تلقي مبلغ ٥٣ مليون دولار من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لهايتي لعام ٢٠١٦، وهو ما يمثل معدل تمويل يبلغ ٢٧ في المائة من المبلغ المطلوب البالغ ١٩٣,٨ مليون دولار. وورد أيضا مبلغ مجموعه ٩,٤ ملايين دولار خارج نطاق خطة الاستجابة الإنسانية، وبذلك

بلغ مجموع مبالغ التمويل الإنساني الواردة ٦٢,٤ مليون دولار[٢]. ويدعو الفريق إلى تعبئة الجهات المانحة حول خطة الاستجابة الإنسانية، نظرا إلى الحاجة الماسة لتقديم مساعدة إلى السكان.

٥٠ - ويساور الفريق القلق إزاء عدد من التحديات التي لا تزال تعرقل زيادة فعالية المعونة. أولا، إنها تعاني من ضعف الأولوية التي توليها لها الحكومة بالإضافة إلى انعدام الشفافية والمساءلة المتبادلين مع الشركاء في التنمية. وثمة تحد إضافي هو ضعف وحدات الدراسة والبرمجة داخل الوزارات التنفيذية. وهذا الضعف يؤثر على قدرة الحكومة على إنتاج استراتيجيات قطاعية وخطط استثمارية متوائمة مع تلك الاستراتيجيات، ورصد التنفيذ وضمان الاتساق من الشركاء. وشهد التقدم المحرز في تعزيز الوحدات المختلفة تباينا وهو مرتبط بإرادة كل وزارة على حدة.

٥١ - وفيما يتعلق بالشفافية، تستضيف وزارة التخطيط والتعاون الخارجي قاعدة بيانات للمعونة الخارجية، هي نموذج إدارة المعونة الخارجية. وتلقى المشروع في البداية دعما قويا من جهات مانحة شتى ونفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، فقد أغلق بسبب نقص التمويل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مع نقل إدارة قاعدة البيانات والأصول الأخرى إلى الوزارة. ويحذر الفريق من خطر فقدان البيانات التي جمعت منذ عام ٢٠١١، وكذلك عادة تقديم تقارير فصلية. ويؤكد ضرورة قيام الجهات المانحة بتقديم معلومات شاملة بانتظام إلى قاعدة البيانات من أجل الحفاظ على الشفافية والاتساق في الدعم الإنمائي للبلد في هذه الفترة الصعبة.

٥٢ - وأبلغ الفريق بأن فعالية المعونة تتأثر بالصعوبات التي يواجهها الشركاء في التنمية لضمان وقياس المواءمة مع الأولويات الحكومية. وتطرح التغيرات في الحقائب الوزارية وكبار الموظفين في الوزارات والتنافر داخل الحكومة تحديات خاصة.

٥٣ - ويُنظم الشركاء في التنمية حول فريق من شركاء التعاون التقني يضم رؤساء التعاون الثنائي، وممثلين لمؤسسات متعددة الأطراف. ويتمثل الهدف الرئيسي للآلية في دعم الجهود الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من الفقر، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية للتنمية في هايتي. وقد أنشئ فريق على مستوى رؤساء البعثة في حزيران/

(٢) يقدم حاليا تمويل ثنائي للأزمة بنسبة ١٩ في المائة، بمبلغ ٣,٩ ملايين دولار من المبلغ المطلوب في خطة الاستجابة الإنسانية البالغ ٢٠,٦ مليون دولار. ويجري تمويل الكوليرا بوصفها أولوية إنسانية بنسبة ٤٣ في المائة، يليها الجفاف/انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (٣٠ في المائة) وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات/المأوى (٢٢ في المائة). ومع ذلك، فإن التأهب للكوارث ومواجهتها غير ممول حتى الآن.

يونيه ٢٠١٦ لإجراء حوار رفيع المستوى في مجال السياسات مع حكومة هايتي. ويرحب الفريق الاستشاري بهذه الجهود.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

٥٤ - في ظل السياق السياسي غير المستقر الذي ساد هايتي، لم يتمكن الفريق الاستشاري المخصص من العمل على النحو الذي شهدته السنوات السابقة. وعلى وجه الخصوص، لم يقم بزيارته السنوية إلى هايتي وبالتالي اجتمع بعدد محدود من أصحاب المصلحة في هايتي عن طريق التداول بالفيديو. ولذلك فإن الفريق ليس في وضع يمكنه من تقديم توصيات تفصيلية جديدة إلى المجلس. ومع ذلك، قدم الفريق توصيات تفصيلية في السنوات الأخيرة، ويدرك أن الكثير منها لا يزال وجيها. وهي تتعلق، في جملة أمور، بتعزيز مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وإنفاذ القانون الجديد لمكافحة الفساد؛ والمبادرات المحددة الأهداف مع القطاع الخاص لتحسين فرص العمل للشباب والنساء؛ واحتياجات الإسكان للأعداد المتبقية من المشردين داخليا؛ وتوسيع القاعدة الضريبية؛ وشفافية عمليات الشراء؛ ودعم المجتمع الدولي للحوار بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

٥٥ - ويود الفريق أن يعرب عن استعداده لزيارة هايتي والالتقاء بطائفة واسعة من النظراء في الميدان، حالما تسمح الحالة بزيارة مثمرة. وينبغي ألا تقطع الأزمة السياسية الراهنة الخيط الذي نسجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الفريق، مع الحكومات المتعاقبة.

٥٦ - ويعرب الفريق عن قلقه العميق إزاء الحالة في هايتي وانعكاساتها السلبية على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية. ولن يؤدي الحد من الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على البرامج الاجتماعية الأساسية، إلا إلى زيادة الفقر وزيادة تهميش جزء كبير من السكان، بما في ذلك في المناطق الريفية. ويدرك الفريق القيود المتعلقة بالميزانية التي تواجهها الحكومة والحاجة إلى تخصيص أموال للنفقات العامة في طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك من أجل الانتخابات المقبلة. ومن الملح أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الحكومة بإلغاء إعانات دعم الوقود التنازلية، وإصلاح قطاع الكهرباء من أجل إلغاء إعانات الميزانية، وإنهاء العديد من الإعفاءات في جباية الضرائب والرسوم الجمركية.

٥٧ - ويهيب الفريق بجميع الجهات السياسية الهايتية الفاعلة الدخول في حوار بناء بشأن مسار العمل نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية المقبلة. وعلى وجه الخصوص، يهيب على نحو عاجل بالبرلمان أن يقرر ترتيبات مؤقتة للحوكمة إلى حين تنصيب رئيس

منتخب على النحو الواجب. وتشكل العودة إلى النظام الدستوري والأداء السليم لمؤسسات الدولة شروطا مسبقة لتقديم مساعدة إنمائية ذات قيمة، بما في ذلك الدعم المباشر للميزانية.

٥٨ - وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يؤدي دورا في المساعدة على منع تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية. فأولا، يعد تمويل الأنشطة الإنسانية، على النحو الوارد في خطة الاستجابة الإنسانية، شرطا أساسيا لتفادي الأزمات الحادة بسبب انعدام الأمن الغذائي، وسوء الحالة الصحية والمرافق الصحية، بما في ذلك الكوليرا، وعودة الهايتيين من الجمهورية الدومينيكية. ويدعو الفريق إلى زيادة التعبئة الدولية دعما لخطة الاستجابة الإنسانية.

٥٩ - وينبغي للشركاء في التنمية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الأنشطة الجارية والمعتمدة بالفعل، والتخطيط للخطوات المقبلة فيما يتعلق بدعمها من أجل تقليل الانقطاع في الدعم المقدم إلى البلد. وينبغي للمنظمات أن تخطط لمشاركة طويلة الأجل، وتحدد الصلات مع الاحتياجات القصيرة والمتوسطة الأجل، وتكيف الدعم مع الحقائق على أرض الواقع. وتعتمد فعالية الدعم الإنمائي المقدم لهايتي على قدرة الشركاء على التواصل وربط الأولويات القصيرة الأجل مع التنمية الطويلة الأجل، وهو نهج يتطلب مزيدا من المرونة في استخدام الأموال.

٦٠ - وينبغي للمعونة أن تستهدف المجتمعات المحلية الضعيفة بصورة متزايدة، من أجل تمكين الأشخاص الذين سيحدثون تغييرا على أرض الواقع، ومنهم النساء والشباب. وينبغي أن يحظى تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد، وعلى نحو منهجي، باهتمام متزايد من جانب الشركاء في التنمية، وكذلك حصة المساعدة الإنمائية التي تنفق في المناطق الريفية، ودعم القطاع الزراعي.

٦١ - ويشجع الفريق منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى وضع إطار للأمم المتحدة للتنمية المستدامة متوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتخطيط لإعادة التشكيل المحتملة لوجود الأمم المتحدة في هايتي. ويدعو الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة إلى تقديم معلومات عن التمويل المتوقع اللازم من جانب الوكالات والصناديق والبرامج من أجل توطيد التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبناء عليه.

٦٢ - وأخيرا، ينبغي ألا تكون آلية فعالية المعونة من خلال إطار تنسيق المعونة الخارجية لتنمية هايتي ضحية للأزمة الراهنة. ويتعين على حكومة هايتي وشركائها الإنمائيين على حد سواء كفالة التنسيق، والفعالية، والشفافية، ومواءمة الدعم المقدم مع الأولويات الهايتية، على النحو المبين في خطط التنمية.

٦٣ - ونظرا لاستعداد طائفة واسعة من شركاء البلد في التنمية لمواصلة دعمه، كما اتضح للفريق، فإن الاستفادة الكاملة من الأدوات والآليات القائمة يمكن أن يساعد في الحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تبدو عرضة للخطر في الوقت الراهن. وستكون للعودة إلى الوراء عواقب وخيمة على السكان الهايتيين، الذين يعانون بالفعل من الفقر المدقع والتهميش. ويدعو الفريق الجميع إلى مواصلة التقدم الموثق في تقاريره للسنوات الأخيرة.